الفصل الخامس: انقضاء عقد التأمين و الإختصاص القضائي في الدعاوى التأمين

إن قانون التأمين يلح دائما على حل المنازعات التي تثار بموجب عقد التأمين عن طريق التراضي ، وغالبا ما تتوقف هذه المنازعات ، وتجد لها حلا مرضيا للطرفين ، ولكن هذا لم يقلل من المنازعات القضائية، أي أن الأطراف - كثيرا ما يلجأ إلى القضاء سواء من أجل التنفيذ الإلتزامات المتعلقة بالتعويض، أو من أجل تفسير متون عقد التأمين، يرى في هذا التفسير حصولا على حقوقه تجاه الطرف الآخر ، خاصة إذا كانت هذه الدعوى لم يلحقها التقادم.¹

وعليه سوف نتطرق في (المبحث الأول) إلى انقضاء عقد التأمين، أما في (المبحث الثاني) سوف نتطرق إلى الاختصاص القضائي في دعاوى التأمين.

المبحث الأول : انقضاء عقد التأمين

الأصل أن ينقضي عقد التأمين بإنقضاء المدة المحددة له، غير أنه قد تطرأ ظروف أو أسباب معينة تعمل على إنهاء عقد التأمين قبل انقضاء هذه المدة ، فضلا على أن المشرع قد حدد مدة تقادم قصيرة لا يجوز بعد انقضائها مباشرة الدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، وعليه سوف نتطرق إلى انقضاء عقد التأمين بإنقضاء المدة المحددة له في (المطلب الأول) ثم نتطرق إلى انقضاء التأمين قبل هذه المدة في (المطلب الثاني) وأخيرا نتعرض إلى دراسة تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين في (المطلب الثالث).

المطلب الأول : انقضاء عقد التأمين بانقضاء المدة المحددة له .

من البيانات الرئيسية لعقد التأمين هي المدة، ويحدد المتعاقدان المدة وفقا لمشيئتهما ، فلهما مطلق الحرية في أن يحددا هذه المدة ، إذ نصت المادة 11 من قانون التأمين الجزائري ما يلي :
" يحدد الطرفان المتعاقدان مدة العقد . " كما نصت المادة 02 من الأمر 07/95 على المدة كبياني إلزامي في العقد ، غير أنه إذ لم يشتمل عقد التأمين على هذا البيان فإن لم يرتب

¹ - بن وارث محمد ، مرجع سابق ، ص 52 .

البطلان¹، وفي هذه الحال فإنه من يرى بأن إرادة الطرفين قد انصرفت إلى الأخذ بما جرت عليه العادة من تحديد مدة العقد بسنة واحدة².

وتجديد مدة العقد قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا وقد يكون صريحا ، إذا كانت طبيعة العقد ذاتها تدل على ذلك .

ويترتب على انتهاء مدة العقد انتهاء التزامات الطرفين ، فينتهي التزام المؤمن بتغطية الخطر المؤمن منه ، كما ينتهي المؤمن له بدفع القسط ، كما قد ينقضي العقد أيضا بتحقق الخطر المؤمن منه ، وفي هذه الحالة يقوم المؤمن بتنفيذ التزامه بدفع مبلغ التأمين ، وينتهي التزام المؤمن له بدفع القسط³.

المطلب الثاني : انقضاء عقد التأمين قبل انقضاء المدة المحددة له

ينقضي عقد التأمين قبل انقضاء المدة المحددة له إما بإنتهائه بالإرادة المنفردة وإما بفسخه .

الفرع الأول : انقضاء عقد التأمين بالإرادة المنفردة

بالرجوع إلى أحكام المادة 80 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم فإن المشرع قد اتجه بما ذهب إليه القانون الفرنسي حيث تنص على: " أنه لم تدفع الأقساط ، فلا يجوز للمؤمن بعد تمام الإجراءات المنصوص عليها في المادة 16 من هذا القانون إلا ما يلي :

1 - فسخ العقد بلا قيد ولا شرط، إلا تعلق بتأمين وقتي على الأمر بتأمين وقتي على الوفاة أو كان القسط السنوي للسنة الأولى من التأمين الغير المدفوع .

2- تخفيض أثار العقد في جميع الحالات الأخرى.

وعلى هذا النحو لم يعد من حق المؤمن مطالبة المؤمن له في تأمين الأشخاص بصفة عامة ، الأمر الذي يتيح المؤمن له إنهاء عقد التأمين بإرادته المنفردة بمجرد الإمتناع عن الوفاء بالأقساط ، ذلك أن كل ما يملكه المؤمن في هذه الحالة ، في غير التأمين المؤمق على الحياة

¹ -انظر المادة 82 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم .

² - إبراهيم أبو النجا ، مرجع سابق ، ص 300 .

³ - حميدة جميلة، مرجع سابق، ص 115 .

متى كان القسط السنوي مستحق عن السنة الأولى تم سادته وهو تخفيض التأمين ، ويستطيع المؤمن له أن يمنع المؤمن من تخفيض التأمين بإلزامه بتصفية التأمين طبقاً للفقرة الأولى والثانية من المادة 87 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم.¹

الفرع الثاني: انقضاء عقد التأمين بالفسخ

ينقضي عقد التأمين بالفسخ كما اشرنا في الفصل الثالث مثل الفسخ بسبب إخلال المؤمن له بالتزامه بالوفاء القسط ، إخلاله بالتزامه بالإدلاء وقت التعاقد بالبيانات المتعلقة بالخطر ، فسخ العقد بسبب تفاقم الخطر سواء كان هذا التفاقم راجع إلى فعل المؤمن له أو راجع لأسباب لا دخل لإرادة المؤمن له فيها، أو بسبب إخلال المؤمن له بالتزامه بإبلاغ المؤمن بالظروف الجديدة التي أدت إلى تفاقم الخطر ، وفسخ عقد التأمين من جانب المؤمن له في حالة زوال الظروف التي كانت قائمة وقت إبرام العقد وكانت تشدد من درجة احتمال وقوع الخطر ودرجة جسامته ، إذا رفض المؤمن إنقاص للقسط إلى الحد الذي يتناسب مع الخطر.²

وقد يفسخ عقد التأمين بسبب هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً نتيجة وقوع الخطر غير مؤمن منه ، كسرقة الأشياء المؤمن عليها من الحريق وهذا ما نصت عليه المادة 37 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم.³

المطلب الثالث: تقادم دعوى التأمين

تقتضي القواعد العامة بتقادم الدعوى بمضي 15 سنة ما لم ينص القانون على مدة أخرى أقل ، غير أن ترك الأمر الدعاوى الناشئة عن التأمين للقواعد العامة يؤدي إلى بقاء الأوضاع الناشئة عن عقد التأمين غير مستقرة خلافاً لما تتطلبه هذه الأوضاع ، لذلك تعمدت التشريعات

¹ - تنص المادة 87 الفقرة 01-03 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم على ما يلي : " يتعين على المؤمن بإستثناء الحالات المشار إليها في المادة 88 لا أن يلبي كل طلب لتصفية العقد أن يتقدم به المؤمن له .
لا يكون طلب التصفية مقبولاً إلا إذا كان القسط السنوي على الأقل مدفوعاً "

² - إبراهيم أبو النجا ، مرجع سابق ، ص 304 ، 305 .

³ - تنص المادة 37 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم على ما يلي : " في حالة فقدان الشيء المؤمن عليه بسبب حادث غير منصوص عليه في وثيقة التأمين ، ينتهي عقد التأمين قانوناً ، ويجب على المؤمن لأن يعيد إلى المؤمن له حصة القسط المدفوع مسبقاً والمتعلقة بالمدة التي لا يسري فيها ضمان الخطر "

عادة إلى تنظيم أثر مضي المدة على الدعاوى الناشئة على عقد التأمين تنظيمًا يراعي فيه تحديد مدة مناسبة لتقادم هذه الدعاوى برمتها دون تمييز ، وعليه سوف ندرس مدة تقادم في الفرع الأول ، توقف التقادم و إنقطاعه . في الفرع الثاني .

الفرع الأول : مدة تقادم في عقد التأمين

تنص المادة 624 من القانون المدني الجزائري : " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى ". غير أنه لا تسري تلك المدة في حالات معينة وهي :

في حالة إخفاء البيانات المتعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك في حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا في اليوم الذي علم فيه ذوي الشأن بوقوعه .

وعليه ومن ثم فالدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تخضع إلى التقادم القصير ، ويستوي أن يكون هذه الدعاوى للمؤمن أو المؤمن له أو المستفيد ، كما يستوي أن يكون التأمين تأمينًا للأشخاص أو تأمينًا الزمة المالية¹.

إذا كان القانون المدني والمادة 27 من قانون التأمينات أشارت إلى التقادم الثلاثي بالنسبة للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، غير أنه في التأمينات البحرية تنص على تقادم بعامين اثنين .

ويبدأ سريان التقادم من تاريخ حدوث الواقعة التي نشأت عنها الدعوى . غير أن إذا ما لم يكن صاحب المصلحة لم يعلم بحدوثها فتبدأ من هذا تاريخ اللاحق ، وتطبيقًا لهذا الأصل ف دعوى دفع الأقساط تبدأ مدة التقادم فيها بموعد استحقاق القسط ، كما يسري التقادم في المسائل المتعلقة

¹ - وهناك من يرى أن معنى الدعاوى الناشئة معناها واسع ، إذ تشمل الدعاوى التي يكون مصدرها عقد التأمين ، كدعوى المطالبة بالقسط ، كما تشمل الدعاوى التي يكون لها مصدر آخر غير عقد التأمين ، لكن تكون هناك مع ذلك رابطة سببية بينها وبين عقد التأمين كدعوى رجوع المؤمن على المؤمن له بما دفعه له زائد عما هو متفق عليه في العقد ، لمزيد من المعلومات أنظر مصطفى محمد الجمال ، مرجع سابق ، ص 529 .

بالتصريحات ، من اليوم الذي يعلم بها المؤمن أن المؤمن له ارتكب المخالفة ، كما يسري التقادم في المسائل المتعلقة بالتعويض عن الحادث من اليوم الذي يعلم به المستحق لهذا التعويض ، وأخيرا يسري التقادم في المسائل المتعلقة بالتأمين على المسؤولية من يوم تقرير المؤمن متابعة المؤمن له ، أو من تاريخ دفع التعويض له أو للغير المتضرر وهذا في حالة رجوع من قبل الغير . غير أن المشرع قد استثنى من الأصل السابق الدعاوى الناشئة عن إخفاء المؤمن له البيانات المتعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديمه بيانات غير صحيحة ، فجعل مدة تقادمها من تاريخ علم المؤمن بالإخفاء أو بعدم صحة البيان المقدم دون اعتداد بتاريخ تقديم البيان غير الصحيح ، وهذا ما ينطبق على دعوى المؤمن بالمطالبة بالبطلان .

الفرع الثاني : توقف التقادم وانقطاعه

الأصل أن يخضع تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين للقواعد العامة في شأن وقف مدة التقادم أو انقطاعها ، ومن ثم تقف مدة التقادم كلما وجد عذر قانوني يتعذر معه رفع الدعوى فلا تحسب مدة قيام العذر في مدة التقادم المقررة وعليه سوف نتطرق إلى انقطاع التقادم في الفرع الأول ثم الوقف في الفرع الثاني .

أولاً: انقطاع التقادم

يتمثل انقطاع التقادم في اتخاذ إجراء يؤدي إلى إلغاء مدة التقادم للفترة السابقة، ويترتب على ذلك أثران ، يتمثل في سقوط مدة التقادم السابقة ، ويبدأ التقادم جديد من تاريخ انتهاء سبب الإنقطاع¹.

ونذكر من بين الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى انقطاع التقادم هي :

- رفع دعوى قضائية ولو كانت أمام محكمة غير مختصة ، وإقرار المدين بحق الدائن الصريح أو الضمني ، وكذلك بطلب الدائن بحقه الإشتراك في أموال تقيسة المدين أو بأي عمل آخر يقوم به

¹ - معراج جديدي ، مرجع سابق ، ص 94 .

الدائن لإثبات حقه لدى المدين ، كذلك تعيين خبير لإجراء معاينة وتقدير موضوع النزاع¹ توجيه رسالة من المؤمن إلى المؤمن له مع احترام الأشكال التي يحددها القانون - توجيه رسالة بنفس الشروط من المؤمن إلى المؤمن له ... إلخ ، ولقد ذهبت المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ 2008/06/18 ملف رقم 414140: " بأنه يمكن قطع مدة التقادم الناشئة عن عقد التأمين المستهدفة التعويض عن الأضرار الجسمانية ناجمة عن حادث مرور بأسباب الإنقطاع العادية المحددة قانونا² .

ثانيا :وقف التقادم

يقصد بالوقف أن يتوقف حساب مدة التقادم ويستمر الحساب بعد زوال المانع . ويتحقق وقف التقادم في حالة وجود مانع شرعي يجعل أطراف عقد التأمين غير قادرة على المطالبة بحقها وقد يكون المانع قانوني أو أدبي، فالمانع القانوني يكمن في نقص الأهلية لأي عارض والغائب المحكوم عليه بعقوبات جنائية،³ أما المانع المادي فيتمثل كقوة القاهرة كالحرب والفتن الداخلية، أو قطع المواصلات ، وغيرها من ظروف التي من شأنها أن توقف التقادم . وتجدر الإشارة وأن مدة التقادم من النظام العام ، لا يجوز للأطراف الإتفاق على تقادمها بمضي مدة أطول أو أقصر من المدة المقررة قانونا ، لكن أعمال أثر تقادم الدعوى بمضي المدة المقررة قانونا ليس من النظام العام ، بمعنى لا تستطيع المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها ، وإنما يتعين التمسك به من صاحب المصلحة⁴ .

المبحث الثاني : الإختصاص القضائي في دعاوى التأمين

يختص القضاء بمختلف درجاته بالنظر إلى دعاوى التأمين ، ونميز بين الاختصاص النوعي و الإختصاص الإقليمي .

¹ - المادة 28 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم .

² - مجلة المحكمة العليا ، العدد الأول ، 2008 ، ص 127

³ - وهناك من يرى أن المانع الأدبي العلاقات بين الأصول والفروع والأزواج وبين الأصيل والنائب ، فهي حالات تشكل مانعا أدبيا مبرر شرعا يمنع الدائن

من المطالبة بحقه ، أنظر معراج جديدي ، مرجع سابق ، ص 95

⁴ - مصطفى محمد الجمال ، مرجع سابق ، ص 537 .

تجدر الإشارة أنه إذا تفق الأطراف على شرط التحكيم ، ففي هذه الحالة يجب إدراج شرط التحكيم ضمن اتفاق خاص ، ولا يمكن أن يرد في وثيقة التأمين بين شروطها العامة طبقا للمادة 05/622 ق م . وعليه سوف نتطرق إلى الإختصاص النوعي في دعاوى التأمين في (المطلب الأول) ، ثم الإختصاص الإقليمي في (المطلب الثاني) .

المطلب الأول : الإختصاص النوعي في دعاوى التأمين

إن قانون التأمين لم يضع قواعد تتعلق بالإختصاص النوعي ، ويتبع في ذلك القواعد الواردة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، ويتحدد الإختصاص النوعي بالنسبة لدعاوى التأمين إما على أساس طبيعة العقد في حد ذاته أو أساس الفعل المتسبب في الضرر .

وتخضع عقود التأمين بصفة عامة بحسب طبيعتها للقضاء العادي إما إلى القسم المدني والغرفة المدنية إذا كان العقد ذو طبيعة مدنية ، وإما إذا كان العقد تجاري إلى القسم التجاري والغرفة التجارية، وتتحدد هذه الطبيعة بناء على عناصر العقد ذاته من حيث شكله وموضوعه وصفة أطرافه، إما إذا كان الحادث المرور فيه الدولة أو احد فروعها طرفا في النزاع فإنه يعقد الإختصاص إلى القضاء المدني كإستثناء وارد في أحكام المادة 802 ق إ م إ¹.

المطلب الثاني : الإختصاص الإقليمي في دعاوى التأمين

لقد أورد المشرع في قانون التأمينات أحكاما خاصة بالإختصاص الإقليمي تتوافق مع قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، إذ بالرجوع ق بتحديد التعويضات المستحقة ودفعها ، فإنه يتم متابعة المدعى عليه مهما كانت صفة مؤمنها أو مؤمنا عليه، أمام محكمة التي يقع في دائرة اختصاصها محل إقامة المؤمن له ، وهذا خروجا عن القاعدة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية الواردة في المادة 37 ق إ م إ والتي تقضي في ا قواعد الإختصاص الإقليمي بأنه يؤول إلى الجهة

¹ - قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد ، تحت رقم 09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 ، جريدة رسمية عدد 21

القضائية التي يقع بدائرة اختصاصها موطن المدعى عليه والملاحظ أن المادة 26 أنها بإستثناء هذا المبدأ الذي يحيل الاختصاص إلى موطن المؤمن له فإنه يحيلنا بعد هذه الفقرة إلى بعض الإستثناءات وهي :

- 1 في مجال العقارات يتم متابعة المدعى عليه أمام المحكمة التابعة لموقع العقار المؤمن عليه .
- 2- بالنسبة للمنقولات وطبيعتها يمكن للمؤمن له أن يتابع المؤمن له أمام المحكمة التي يقع في اختصاصها الأشياء المؤمن عليها .
- 2 -التأمين من المسؤولية والحوادث بكل أنواعها فينعتد الاختصاص للجهة القضائية التي يقع في دائرة اختصاصها الفعل الضار.¹

¹ - حميدة جميلة ، مرجع سابق ، ص 131 .